الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور اقتصاد إسلامي

إعداد الباحث

هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش

المعهد الكندي الربي لتنمية الموارد البشرية /الأردن

مقدمة:

لقد وضع الاسلام لكل مفردات الحياة الانسانية ادوارا ورتب عليها واجبات ووضع لها الحقوق ومنحها الامتيازات ، ومع تطور الاجتماع الانساني وازدياد نشاطات الانسان المادية تشكلت الاعمال الخاصة على شكل منظومات صغيرة وبدأت بالتطور والاتساع حتى اخذت اشكالا عديدة اطلق عليها اسم المؤسسات او منظمات الاعمال كمصطلح حادث معاصر ، ولا شك ان هذه المؤسسات تستفيد من كل ما هو متاح لها من ثروات وخيرات في البيئة المحيطة بها لذا كان لزاما عليها القيام بواجباتها تجاه هذه البيئة التي تعمل في اطارها وهذا ما تستهدفه هذه الدراسة حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الهام والحيوي الذي يمكن لمنظمات الأعمال أن تلعبه في الحفاظ على الأرض والإنسان الذي يعيش عليها وذلك من خلال التركيز على أدوارها الاجتماعية والإنسانية وفق رؤية معاصرة وخاصة أن منظمات الأعمال اليوم أصبحت جزءا هاما من مكونات الوجود الإنساني على هذه الأرض .

مشكلة الدراسة وأهميتها :

تتبدى أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1.إن كوكب الأرض اليوم بحاجة ماسة لجهود كل من يعيش علية سواء كان بشر أم مؤسسات وذلك للحفاظ على مقدراته من التلويث والهدر والاستهلاك الجائر واستنزاف الطاقات والموارد.

2. بيان أهمية الدور الاجتماعي الذي يمكن تلعبه منظمات الأعمال في الوقت الحاضر في ظل التطورات الهائلة في الاتصالات والمعلومات.

3. أنها تسلط الضوء على دور منظمات الأعمال ومسؤولياتها أمام الأطراف والجهات المختلفة للعملية الإنتاجية واثر ذلك على تحقيق تنمية مستدامة للمجتمعات الإنسانية.

فرضية الدراسة:

بناء على ما سبق فان هذه الدراسة تفترض ان على المؤسسة او المنظمة واجبات تجاه المحيط الذي تعمل فيه وللإسلام رؤية واضحه حيال ذلك.

أهداف الدراسة :

ستحاول هذه الدراسة – وبإذن الله – تحقيق الأهداف التالية:

- ستعمل هذه الدراسة على توصيف مشكلة البحث وبحث مسبباتها .
- ستعمل على اقتراح الحلول المناسبة .
- ستعمل على تجلية البعد الاسلامي في دور المؤسسة تجاة المجتمع الذي تعمل فيه.

مخطط الدراسة :

لذا ومن اجل وصول هذه الدراسة إلى هدفها فانه تم تقسيمها إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومنظمات الأعمال.

المبحث الثاني: الرؤية الاقتصادية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

نتائج وتوصيات.

المبحث الأول
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومنظمات الأعمال

تحديد المفهوم وطبيعة الدور:

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال بيانها لأهمية وقيمة الدور الاجتماعي الذي يمكن للمؤسسة أن تقدمة للمجتمع والنـــاس وفي ديننا الإسلامي الحنيف نجد أعظم الأحاديث الشريفة التي توجهنا لخدمة المجتمع والناس والبيئة حيث يقول رسولنا الكريم: (خـــير الناس انفعهم للناس)[1]، وكذلك فإن الحكمة الصينية القديمة تقول"إذا أردت أن يكون عملك نافعا أجعله نافعا للناس أولا".

أما بالنسبة للمفهوم:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من احد المفاهيم الحديثة، والتي لم يتم الاتفاق بعد على تعريفها الإجرائي، بالرغم مـــن وضوح جوهره النظري، وهو انسجام المؤسسات في أعمالها وأنشطتها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقيـــة والقيمية والبيئة[2].

لقد برز هذا المفهوم بسميات مختلفة فهو عبارة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وأيضا بمسؤولية الشركات، ومواطنة الشركات، العمل المسؤول، العمل المسؤول المستمر (SRB)، أو أداء المؤسسات الاجتماعية، وهو شكل من أشكال التنظيم الذاتي التي يمكن من خلالها رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية ووضع القواعد الأخلاقية التي تحافظ على المثلث الذهبي وهو : الناس والكوكب والربح. وحتى وقتنا الراهن لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية تعريفا يكتسب قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية رغم الحاجة لذلك، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، وقد اكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كـــثير مـــن

أدوارها الاقتصادية والخدمية التي وازتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة[3].

وبالتالي فان هناك العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات .إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

كما يشير البعض إلى أنها "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و غيرها"[4].
كما تعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين و الاهتمام العام بالمجتمع و الاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية[5].

مما لاشك فيه أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية ليست شركات خيرية، وأن هاجسها الأول هو تحقيق أكبر عائد من الربح لأصحابها، من هنا استوجب الأمر ضرورة تذكير تلك الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية، حتى لا يكون تحقيق الربح عن طريق أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، علاوة على ذلك فإن الدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات كونها المصدر الرئيسي للثروة وتوليد فرص العمل يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة، و لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب و لم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، ومن ابرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الذي جعل شركات القطاع الخاص غير معزولة عن المجتمع. حيث أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يقضي بأن أي منشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية فقط، بل إن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية، والتي تؤدي لاكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين، وهو ما يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية. وبناءً على هذا لا بد أن تساهم المنشأة في تحقيق رفاهية المجتمع بتحسين الظروف البيئية، ورعاية شؤون العاملين، وتحقيق الرفاهية لهم، وتوفير الأمن والرعاية الصحية والاجتماعية، وهو ما ينعكس بدوره على خدمة نشاط المنشأة. وهو دور يتجاوز حدود الشركة وعامِليها إلى المجتمع والتأثير فيه، وهو في حقيقته التزام أخلاقي واعتراف بفضل المجتمع عليها في الرفاهية التي وصلت إليها[6].

لقد افرز تطور الاجتماع الإنساني ضرورات هامة ومسؤوليات كبيرة تقع على عاتق المؤسسات أبرزها الدور الاجتماعية والمسؤولية الإنسانية، ولقد كان للعولمة وإفرازاتها الدور الأكبر في استنهاض هذه المهمة، حيث التلوث البيئي والتغير المناخي وانتشار الفقر والجوع والحروب والمجاعات والفيضانات والأمية وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين... الخ من الإرهاصات الكثيرة التي تشتعل داخل المجتمع الإنساني، إضافة إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم لم تكن في سابق العهود كمفهوم التنمية المستدامة..كل ذلك أوجد

أهمية كبرى لموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وفي ظل العولمة الاقتصادية، دخلت منافسة الشركات الدولية مرحلة القدرة التنافسية الحقيقية، حيث تحولت المنافسة من الأدوات الصلبة إلى الأدوات اللينة، بمعنى الانتقال من المنافسة في التكنولوجيا والمنتجات إلى المنافسة في المفهوم الإداري والأخلاقي. ومن هنا فإن مدراء الشركات الصينية، لا بد أن يتحولوا من "اقتصاديين" إلى "أعضاء في المجتمع".

لقد برزت دعوات كثيرة من قبل جهات وأفراد دوليين تنادي بضرورة تحديد معايير لمسؤولية الشركات والمنظمات تجاه المجتمع بأنها وهذا ما اكد علية مدير البنك الدولي الذي عرف هذه المسؤولية بأنها: الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة وواجباتها تجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية. وكما يقول احد الاقتصاديين الصينيين منوها إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:".... البعض يقول إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تبدأ بعد تحقيق الربح، ولكن هذا قول خاطئ، فتلك المسؤولية تولد مع المؤسسة، لأن رأسمالها وكفاءاتها وزبائنها من المجتمع، وعليها أن ترد للمجتمع ".

ان سر نجاح كثير من الشركات الكبرى التي غزت العام هو اهتمامها بالمجتمع والبيئة هذا ما يبدو للعيان من غزو ماكدونادز للعالم حيث أظهرت التقارير **أن** شركة مكدونالدز تهتم بأداء مسئوليتها تجاه المجتمع، فشعارها "رد جميل المجتمع، والعناية بالأطفال". فمثلا في العشرين من نوفمبر عام 2002، وبمناسبة عيد الأطفال، تبرعت مكدونالدز بدولار أمريكي واحد عن كل سندوتش باعته مطاعمها في كل العالم لمدة أربع وعشرين ساعة، وكانت حصيلة ذلك 12 مليون دولار أمريكي. قال المدير التنفيذي السابق في شركة مكدونالدز جيم كاتلبوه: "إن تحمل المسؤولية تجاه المجتمع هو سر بقاء شركتنا وخلاصة تجربتنا وهو أيضا وعدنا الدائم!"[7] .

وتشير آخر الإحصائيات العالمية إلى أن 73 % من قادة الأعمال في أوروبا يؤمنون بأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يرفع من ربحية المؤسسات في الوقت الذي قام فيه 27% من المستهلكين في نحو 25 دولة متقدمة بعقاب الشركات التي تهمل دورها الاجتماعي؛ أضف إلى ذلك فإن 80% من القوى العاملة في هذه الدول أعلنت أنها قد لا تعمل في أي مؤسسة غير مسؤولة اجتماعيا إذا ما كان لهم حق الاختيار[8].

أراء حول المسؤولية الاجتماعية للشركات:

حتى وقتنا الراهن لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية تعريفا يكتسب قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية رغم الحاجة لذلك، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، وقد اكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي وازتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة، ومع هذا التوجه العالمي كثر الجدل بين الخبراء والأكاديميين والباحثين من مؤيدين ومعارضين، إذ يشير أصحاب الرأي الأول وهم أنصار المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أن المسؤولية الاجتماعية تفيد الشركة على المدى البعيد من عدة طرق لا تحسب بحساب الربح والخسارة السريع كما يرى أنصار المسؤولية الاجتماعية للشركات انه لابد من جعل الاقتصادَ في خِدْمَة البشرِ، لذا فان كُلّ الكيانات الاقتصادية عليها التزامُ تجاه المجتمع، وعلاوة على ذلك، كما ذكرنا أنفا، يرى أنصار المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تحسن إلى حد كبير على المدى الطويل ربحية الشركات لأنها تقلل من المخاطر وعدم الكفاءة في حين تقدم مجموعة من المزايا المحتملة مثل تعزيز سمعة العلامة التجارية، وتشجيع الموظفين على المشاركة.

وعلى الطرف الآخر يرى فريق ثان أن المسؤولية الاجتماعية لا تدخل ضمن حساب الربح والخسارة، وعليه يجب ألا تدخل ضمن المسؤوليات التجارية، فيما يعتقد البعض أن الموضوع مجرد تجميل زائف للشركة، وآخرون يرونه تخفيفا للعبء واللوم عن الحكومة التي يجب أن تقوم بهذه الأعمال والمسؤوليات، فالمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الحكومة، حيث إنها تجني الضرائب والرسوم من القطاع التجاري لتقوم بهذا الدور وهم بذلك يؤيدون رأي ملتون فريدمان الذي قال أن الناس هم الوحيدون الذين يُمكنُ أَنْ يَأخُذوا المسؤولياتَ الاجتماعيةَ، والشركات مسؤولة فقط عن حَمَلةِ أسهمها وليس للمجتمعَ ككل كما يرى فريدمان في وجهه نظره الكلاسيكية هذه أن مسئولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة. وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شانه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم.غير أن هذه النظرة التقليدية لم تعد مقبولة،فشركات اليوم تعنى بما هو أكثر من مجرد تقديم السلع والخدمات للمستهلكين وسداد حصة عادلة من الضرائب، وأنصار هذا الرأي يرون أن الشركات ليس لديها أي التزام آخر للمجتمع وبعض الناس ينظرون إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات أنها تتعارض مع طبيعتها والغرض من الأعمال، بل وتعتبر عقبة أمام التجارة الحرة. وهؤلاء الذين يؤكدون على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطابق مع الرأسمالية وتتم لصالح الليبرالية الجديدة([9]).

والبعض من الباحثين يروا أن هذه الحجة الليبرالية الجديدة تختلف مع رفاهية المجتمع، وتعتبر عائقا أمام حرية الإنسان. ويزعمون أن هذا النوع من الرأسمالية التي تمارس في كثير من البلدان النامية ما هو إلا شكل من أشكال الإمبريالية الاقتصادية والثقافية، مشيرين إلى أن هذه الدول عادة ما تكون أقل حماية في مجال العمل، وبالتالي يقع مواطنيها في خطر أعلى للاستغلال من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

المسؤولية الاجتماعية للشركات والدوافع المشكوك فيها:

بعض النقاد يعتقدون أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التي تضطلع بها الشركات إنما هي لتشتيت انتباه الرأي العام عن القضايا الأخلاقية التي تطرحها عملياتها الأساسية. كما أنهم يقولون إن بعض الشركات تبدأ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية التي تتمتع بها للاستفادة من خلال رفع سمعتها أمام الجمهور أو أمام الحكومة. ويرى هؤلاء أن هناك مصدر آخر للقلق هو عندما تدعي الشركات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتكون ملتزمة بالتنمية المستدامة، بينما في الوقت نفسه تنخرط في ممارسات تجارية ضارة.

وفي ظل العولمة وقوى السوق تسعى الشركات إلى النمو من خلال العولمة، ولكنها تواجه التحديات الجديدة التي تفرض قيودا على النمو والأرباح المحتملة. وتعد الأنظمة الحكومية، والتعريفات الجمركية، من القيود البيئية والمعايير المتباينة لماهية الاستغلال في العمل وهي من المشاكل التي يمكن أن تكلف المنظمات الملايين من الدولارات. وعرض بعض القضايا الأخلاقية، تعتبر مجرد عائق مكلف. وتستخدم بعض الشركات منهجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات كتكتيك استراتيجي لكسب التأييد الشعبي لتواجدها في الأسواق العالمية، ومساعدتها في المحافظة على الميزة التنافسية من خلال استخدام مساهماتها الاجتماعية.

وبالتالي فإن القول التقليدي بأن الشركات ليست مسئولة إلا أمام أصحابها ربما لم يعد مقبولاً في عالم اليوم الذي يتسم بتشابك العلاقات والمصالح، عالم يتيح للمستهلكين خيارات عديدة، ويبحث فيه المستثمرون عن توفير الاستقرار والأمان لاستثماراتهم، وتتعرض فيه الشركات لغرامات هائلة نتيجة للمخالفات القانونية، عالم يسوده الخوف والقلق والأفكار الخاطئة، ولعل من ابرز أنصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف(Paul Samuelson) والذي يرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي، والاجتماعي معاً. كما يشير إلى أن الشركات في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وان تسعى نحو الإبداع في تبنيها[10].

إن نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي:

- الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع،
- دعم المجتمع ومساندته،
- حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

من هذا المنطلق تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية وأصدر قوانين تزاوج بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب تنوير العميل لكي يساعد الشركات التي تلتزم بتلك المعايير.

انعكاسات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع:

أن المسئولية الاجتماعية تعد حجر الزاوية، وأداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، حيث يمثل القطاع الخاص والشركات الجزء الأكبر والأساسي في النظام الاقتصادي الوطني، وعليه أصبح الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مطلبًا أساسيًّا للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا.ونجاح قيام الشركات بدورها في المسئولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بالمعايير الثلاثة المشار إليها أنفا.

وفي الدول العربية يكتسب الدور الاجتماعي للشركات في الدول العربية أهمية متزايدة بعد تخلي عديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة.وكان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات، وأظهر أيضا أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.وقد ترتب على ذلك تطورا في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عديد من الدول العربية، شأنها في ذلك شأن عدد كثير من الدول النامية؛حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، كما زادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص .وقد اهتمت الشركات المحليـــة—أســـوة بالشـــركات العالمية—بتقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفاهيتهم، وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، اقتناعا منها بأهمية ذلك ومردوده على نشاطها واستثماراتها وأرباحها ونموها واستدامتها[11].

المبحث الثاني

الرؤية الاقتصادية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تنبع هذه الرؤية من نظرة الإسلام إلى الإنسان –الفرد– والى المجتمع –الأمة– والى البيئة –الأرض– التي سخرها الخالق عز وجل لخدمة الإنسان لكي يعمرها ويبنيها طاعة لله وعبادة له.

من هذا المنطلق فقد ركز الإسلام على البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي من خلال الآيات والأحاديث الكثيرة التي أكدت علـــى الابتعاد عن الضرر والإضرار سواء بالإنسان أو الحيوان أو بالبيئة التي تحيا عليها هذه المخلوقات حيث يقول علية الصلاة والسلام:" لا ضرر ولا ضرار)[12].

مرتكزات الرؤية الاقتصادية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

إن عمل الخير و إشاعته و تثبيته من المقاصد الشرعية أو الضروراتالخمس التي قررها العلماء في : المحافظة على الدين، وعلى الـــنفس، والنسل، والعقل، والمال، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وإن كان الفرد مطالبا بمسؤولية اجتماعيـــة، فعلـــى مســـتوى الجماعات والشركات والبنوك تكون المسؤولية أعظم[13].

وبالتالي فان مرتكزات الرؤية الإسلامية للدور الاجتماعية للمؤسسة تقوم على ما يلي:

1. **المسؤولية والرعاية:** أمر الإسلام كل من الفرد والجماعة رعاية مصالح بعضهما البعض فكل فرد في المجتمع مـــأمور برعاية رعيته ومن هم تحت يده وهي مسؤولية تتسع حتى تشمل كل ذي جاه أو قيادة أو إدارة أو مصلحة ويجسدها حديث الـــنبي الكريم علية الصلاة والسلام: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" [14]؛ لذا فان دور الشركات يدخل في إطار هذه المسؤولية ولا يتوقف فقط عند تحصيل الربح المادي.
2. **التكافل والتعاون:** أمر الإسلام الحنيف بالتعاون بين أفراد المجتمع فالمجتمع في نظر الإسلام كالبنيان المرصوص يشـــد بعضة بعضا ويدخل في إطار هذه الصورة موضوع التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به الشركات كما تضطلع به الدولة والأفراد حيث يقول تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدْوَانِ}[15]، ويصور رســـولنا الكريم التعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن، فيقول: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً"[16].
3. **الرحمة والعطف:** هي من العناصر الحيوية والقيم الإسلامية العظيمة حيث أمر الإسلام بالرحمة بالضعفاء والمســـاكين والأيتام والأرامل.... إن حماية الضعفاء ورعاية مصالحهـــــم وصيانتها، وحِفْظ أموالهم، وإغناءهـــــم هي من المسؤوليات والأدوار الهامة للمؤسسات كما هي للأفراد. قـــــال تعالى: {كَلاَّ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * وَلا تَحَاضُّونَ عَلَـــى طَعَـــامِ الْـــمِسْكِينِ}[17]، وقال صلى الله عليه وسلم:" الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل الصائم النـــهار"[18]؛ و لم يحصـــر الإحسان في بذل المال فقط، بل كل مساعدة لمحتاج لها، وكل منفعة تعود على المجتمع أو البيئة، هي نوع من الصدقة التي يؤجر عليها. قال صلى الله عليه وسلم: "كل سُلامِي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس؛ تعدل بين اثنين صدقـــــة، وتُعين الرجـــل على دابته؛ فتحمـــــله عليهـــا أو ترفع عليها متـــاعه صدقة، والكلمـــــــة الطيبـــــــة صدقـــة وتميط الأذى عـــن الطريـــق صدقة"[19].

4. **الإخوة:** إن مفهوم الأخوة يجعل المسلمين مسئولين أمام بعضهم بعضا كما هم مسؤولين أمام الله.

5. **العدالة الاجتماعية:** لقد قام دين السلام وشرعه على العدل بالحق لان الله سبحانه هو العدل الحكم لذا فان مبدأ العدالة الاجتماعية هو الأساس الذي يقوم عليه الإسلام، و به يرتدع المسلمين عن القيام بالحرام.

6. **الاستخلاف:** هو وظيفة الإنسان الأولى على هذه الأرض وإعمار الكون مهمته الرئيسية التي من اجلها سخر الله له كل شيء في الكون فالخلافة تحدد مكانة المسلم و دوره و تتحدد من خلالها مسؤولياته، و التكليف يدل على أن كل فرد مسئول عما يقوم به، ذلك أن المسلم ينظر إلى المال على أنه مستخلَفٌ فيه من قِبل مالكه الحقيقي عزَّ وجلَّ، استخلفه فيه عمن سبقه بفضله وكرمه، وسيستخلف فيه من يأتي بعده، ومن ثمَّ فإن عليه القيام بحق هذا الاستخلاف المنوط به، فالاستخلاف هو أمانة يجب أداؤها و يجب إدارة هذه الأمانة بما يحقق المنفعة للأمة كلها (المجتمع)، و من هذا المنطلق (الاستخلاف) يتعين على رجال الأعمال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ذلك أن الشركات تعتبر مؤسسات بشرية و هي جزء من الأمة الإسلامية.

ومن هذه المرتكزات يمكننا تحديد أهم أُسُس المسؤولية الاجتماعية في الإسلام[20]:

المسؤولية الاجتماعية في الإسلام التي يدخل في نطاقها كل هذا الرصيد الضخم من الأعمال، تقوم على ثلاثة أُسُس تظهر فيها فلسفة التشريع الإسلامي لهذا الدور، وهذه الأسس، هي: الإيمان، والقسط، والتكامُل.

1 – الإيمان:

إن الإيمان هو الدافع الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية، ثم يأتي التشريع والنظام ليؤكد هذا الدور المطلوب، كما أن الإسلام يترك المجال رحباً لمن أراد أن يزيد ما يشاء في دَورِه؛ فإنَّ كل ما يقدمه يزيده قرباً من الله، تعالى، وما يبذله في الدنيا، يعوضه الله تعالى عنه في الدنيا والآخرة: {وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ}[21]؛ فيكون القيام بالمسؤولية الاجتماعية مرتبطاً بسرور الإنسان في أنَّه يقوم بعبادة يحصل من خلالها على الأجر والثواب من الله.

2 – الواقعية والتوازن والاعتدال:

الإسلام يبني تكليفه على الواقع، لكنه يصعد بالإنسان إلى الدرجات العلى، ويوزِّع هذه الواقعية والمثالية؛ بحيث يقوم المكلَّف بما يستطيع ويمكِّن الراغب في الازدياد من الخير؛ فالقاعدة الأصلية {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}[22] ويقول للمتطلعين للمعالي: {وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ}[23] ؛ فقد فرض الزكاة – مثلاً – كحد أدنى، مع أنَّه ليس كل شيء وإنما هو الحد الواقعي الذي يفعله الإنسان، ثم يبقى الباب واسعاً أمام الإنسان للإنفاق الذي يجازى عليه بأضعاف مضاعفة.

وهو أيضاً راعى الجوانب المادية والروحية؛ فلم يغفل عن أيهما، بل أخذ بميزان القسط فيهما؛ فلم يغلِّب المادة، والتي تؤدي غلبتها إلى تفكُّك الروابط الاجتماعية وتطرد معاني التعاطف والتراحم من القلوب، و لم يغلِّب الروحانية المهمِلة للحس والجسد المؤدية لضعف النمو في بناء الحضارة.

ونتيجة لهذا القسط في مراعاة الواقعية والمثالية، واحتياجات الروح والجسد، نجده يربط بين التجارة والعبادة مُدخِلاً الاحتياطات الروحية النفسية ضمن الاحتياجات الجسدية المادية في تناسق مبدع: {فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ}[24].

ومن آثار هذا التوازن والاعتدال، نجده يرفض منطق الاقتصاد الحر الذي لا يفرق بين الطيب والخبيث من الرزق ولا يهمه إلا تحقيق الثروة، ولو على حساب الخُلُق والفضيلة[25]، بل هو يدعو إلى اكتساب المال وتنميته وتحصيله: {فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ}[26]، لكنه ابتغاء مشروط بالحلال في كسبه وفي إنفاقه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ماذا عمل فيه، وعن ماله: من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيما أبلاه"[27].

3 – التكامُل:

المسؤولية الاجتماعية قامت طلباً لرضى الله، وأُدخل في نطاقها كل ما يحقق مصالح الناس، مراعية حاجات الجسد والروح، موازنة بين طلباتهما، متنبهةً لاختلاف القدرات وتنوُّع الرغبات، لتعمل كلٌّ ذلك في تكامل عجيب.

فالمسؤولية الاجتماعية يُنظر لها أحياناً نظرة مادية تتناول الاحتياجات الجسديَّة؛ بينما تقوم في الإسلام بأبعد من ذلك لتشمل الحاجات النفسية والإحساس بكل ما يصيب المجتمع والاهتمام بالسلوك، والبيئة.

إن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تولي الحاجات النفسية: من الحاجة للتقدير والتعليم والإرشاد والتطوير والتعاطف، والتواصل الجيد مع الآخرين؛ بالقيام بعيادة المريض وحضور الدعوات والاجتماعات ونحوها وسائر أنواع التعامل الحَسَن، تولي كلٌّ ذلك اهتمامها بحيث يصبح جزءاً منها. قال صلى الله عليه وسلم: «إن أبواب الخير لكثيرة: التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتميط الأذى عن الطريق، وتُسمع الأصم، وتهدي الأعمى، وتدل المستدل على حاجته، وتحمل مع الضعيف؛ فهذا كله صدقةٌ منك على نفسك»[28]، وقال أيضاً: "لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك ووجهك منبسط إليه، ولو أن تؤنس الوحُشان بنفسك" [29]، وقال صلى الله عليه وسلم –: "رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى"[30].

ويتجاوز أيضاً الحاضر للمستقبل فيضع أُسُسَ المسؤولية مراعياً حاجات الأجيال القادمة، كما فعل عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في أرض السواد؛ إذ أبقاها في أيدي أهلها وضرب عليهم الخراج[31].

وهكذا تتكامل مصالح الحياة بمراعاتها؛ بحيث تستقيم الحياة في تناسق يصعد بها إلى أهدافها العليا.

منظور الإسلام للمسؤولية الاجتماعية للشركة[32]:

يمكن تقسيم مسؤولية الشركة الاجتماعية وأدوارها إلى الأقسام والأجزاء التالية:

أولا: المسؤولية الاجتماعية تجاه المالكين(ملاك الأسهم): حملة الأسهم هم الملاك الحقيقيون للشركة، فيجب أن تتعهد المنظمات بالإدارة الجيدة لأموالهم، و لهم الحق في معرفة الكيفية التي تدار بها أموالهم، من منظور إسلامي تعد منظمات الأعمال أمينة على ذلك في إطار مفهوم الأمانة، و يتوجب أيضا على المنظمات أن توفر لهم قدرا من عوائد استثماراتها والتي يجب أن تستخدم على النحو الأمثل.

ثانيا: **المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه الكوادر البشرية العاملة فيها:** تضمنت الشريعة الإسلامية ضوابط حفظ حقوق العاملين من أهمها:

- إعطاءه حقوقه وأجرة كاملا، ولقد أكد الله سبحانه وتعالى على ذلك فقال:(وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُم)[33].
- التعجيل في إعطاء أجر العامل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله:" أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه "(رواه البخاري).
- حق العامل في المشاركة في اتخاذ القرارات في إطار مبدأ الشورى والتي أشار إليها الله عز وجل:(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)[34].
- ضمان حد وحق الكفاية للعامل عند العجز أو البطالة وفي ظل الأزمات، وقد وضع الإسلام نظاما فريدا للضمان الاجتماعي يضمن لكل إنسان حق الحياة الكريمة وقوام هذا الضمان هو نظام الزكاة ونظام الزكاة التكافل الاجتماعي.
- السماح للعامل بأداء ما افترضه الله عليه من طاعة كالصلاة والصيام، فالعامل المتدين أقرب الناس إلى الخير ويؤدى بإخلاص.

- إقامة الحق والعدل بين العمال، ذلك أن إقامة الحق والعدل تشد علاقات الأفراد بعضهم ببعض وتقوى الثقة بين العامل وصاحب العمل وتنمي الثروة وتزيد من الإنتاج.

ثالثا:**مسؤولية الشركة تجاه المجتمع** : حث الدين الإسلامي على ضرورة أن يكون للمجتمع الذي تعمل فيه المنظمة نصيب من الخير الذي يجنيه جراء قيامها بأنشطتها المختلفة، و يمكن الاستشهاد بقوله صلى الله عليه و سلم : "خيركم خيركم لأهله" أخرجه الترمذي[35]، و تنعكس رؤية الإسلام لمشاركة منظمات الأعمال في التنمية الاجتماعية من خلال عدة نشاطات منها:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع بلا تفريق بين جنس أو طبقة أو لون أو دين، أي أن الجهد الإنساني كله يجب أن يتعاون في إيجاد التنمية الاجتماعية الشاملة[36].
- التكافل الاجتماعي طريق مهم يمكن أن تساهم المنظمات من خلاله بضمان حقوق الأفراد في المجتمع، و الزكاة هي أهم مظهر للتكافل الاجتماعي.
- منع التعسف في استعمال الحق و تحديد حرية الأفراد لصالح الجماعة، و الانتفاع بالمباح بشرط عدم الضرر بالمصلحة العامة.
- الابتعاد عن المعاملات التجارية المحرمة والتي تترك أثاراً سلبية على المجتمع كالربا والاحتكار والغش والغبن والربح الفاحش والاكتناز.
- على المنظمة ان تساهم في توفير فرص العمل للقادرين وعليها واجب تقليص البطالة وذلك لحماية المجتمع من الآفات والأخطار الاجتماعية التي تنجم عن تعطل الشباب والقادرين على العمل..
- الاستخدام الأمثل والمخطط للموارد، مما يحول دون حدوث الأزمات الاقتصادية.
- القيام بالنشاطات الاجتماعية والأعمال الخيريه بكل ما تستطيع سواء بالعمل أو بالتمويل، ودعم المؤسسات الخيرية، وتمويل المشاريع الاجتماعية والتنموية.

رابعا: **المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك**: وضع الإسلام إطارا أخلاقيا محددا لعمليات التجارة و التبادل، و فرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك، والحث على الأمانة في البيع و الشراء و عدم الغش، و في هذا قال الله تعالى: "فأوفوا الكيل و الميزان و لا تبخسوا الناس أشيائهم و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين"[37]، و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "من غشنا فليس منا" (رواه مسلم).

و حول جودة المنتج أشار عليه الصلاة و السلام بقوله: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" (رواه الطبراني)، كما نهى الإسلام عن بيع الغرر و بيع النجش و بيع المنابذة و الملامسة.

و من اجل تنظيم العلاقة بين البائع و المشتري انشأ رسول الله صلى الله عليه و سلم نظام الحسبة و التي تعني أمر الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه و النهي عن المنكر إذا ظهر فعله، و قد شمل قانون الحسبة أكثر من خمسين صنعة، لكل منها مواصفات محددة على صاحبها الالتزام بها و يتعرض لمراقبة المحتسب بشكل مستمر[38].

كما أن الشريعة الإسلامية تحمي المستهلك من المنتج حيث أمر الإسلام المنتج (المنظمة) بتجنب إنتاج المحرمات والخبائث، و بإتقان الصنع و ترشيد النفقات حتى تكون الأسعار في متناول المستهلك، كما أمر الإسلام بحرية المعاملات في الأسواق وأن تكون خالية من الغش والتدليس والمقامرة والجهالة والغرر والمعاملات الربوية، و البيوع المحرمة، وكل صيغ أكل أموال الناس بالباطل وصيغ الميسر.

خامسا: **المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الدولة**: منظمات الأعمال مسئولة اجتماعيا تجاه الحكومة حيث عليها أن تلتزم بدفع الزكاة ففي بعض البلدان هناك وكالات حكومية دينية تقوم بجمع الزكاة، كما يتعين عليها الامتثال ودفع الضرائب المفروضة وممارسة العمليات التجارية والأنشطة وفقا للقوانين التي تحددها الحكومة، كما ينبغي أن تشارك المنظمة في الأنشطة الاجتماعية وتكون داعمة لسياسات الحكومة خصوصا تلك التي تدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

سادسا: المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين: قدم الإسلام توجيهات واضحة يتعين إتباعها لتنظيم العلاقة بين المنظمة و الموردين المتعاملين معها، من أهمها ضرورة وجود عقد مكتوب يوضح كل ما يتعلق بالتعاملات المالية و التجارية، مع توفر الشهود حين توقيعه، و يدعو الإسلام إلى الوفاء بكل الالتزامات تجاه الموردين و تسويتها وفقا لما اتفق عليه من قبل.

سابعا: **المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه البيئة من منظور إسلامي:** من المبادئ الشرعية التطبيقية في الحفاظ على سلامة البيئة ما يلي[39]:

- **الامتناع عن إتلاف مواردها:** من المنهي عنه نهيا مغلظا في الإسلام الإتلاف للبيئة الذي يتمثل في احد نوعين: الإتلاف الذي يفضي إلى عجز البيئة عن التعويض الذاتي لما يقع إتلافه فيؤول إلى الانقراض والإتلاف قي استخدام مواردها ولو كان ذلك الإتلاف استهلاكا في منفعة، وإنما طلبت الشريعة صيانة البيئة من هذين النوعين من التلف.
- **الامتناع عن تلوث البيئة:** وذلك من خلال الامتناع عن رمي المواد السامة والملوثة التي تؤدي إلى إتلاف التربة وتسميمها مما يؤدي إلى نشر الأمراض بين الناس وقد وضع الإسلام أحكاما كثيرة من بينها تلك لأحكام المتعلقة بصيانة البيئة والتي توكد على الطهارة والنظافة ابتداء من طهارة الجسم إلى طهارة الثوب والآنية والمترل، وانتهاء بطهارة الشارع والأماكن العامة.
- **الامتناع عن الإسراف والتبذير بمحتويات البيئة:** لقد أمر الإسلام بالتوازن والاعتدال حتى في حال توافر المواد وكثرتها وكثيرة هي النصوص الشرعية في ذم التبذير والإسراف وهو الإنفاق في غير حق سواء في الماء أو الشجر أو سائر موارد البيئة، وفي الاقتصاد والتوسط بين الإسراف والبخل ولاسيما فيما هو محدود الكمية.
- **العمل على تنمية البيئة وإعمارها:** إن أعمار الكون والبيئة هو من واجبات الإنسان الأولى التي كلفه بها الخالق جل وعلا ولذلك سخر له الأرض وما فيها وأمره بان يعمرها ويرعاها ويصون مقدراتها وذلك بالتثمير والتنمية[40].

الخاتمة والنتائج

لاشك أن المؤسسة ومنظمة الأعمال إضافة إلى هدفها التجاري والمادي الرئيس وهو تحقيق الربح إلا انه وفي ظل تغير ظروف الحياة الإنسانية وتغير نمط النظام الاقتصادي السائد في العالم وخاصة نمط سيادة العولمة القائم على تشابك المصالح والاعتماد المتبادل فأنه يقع على عاتقها مسؤوليات إضافية تتمثل بضرورة مساهمتها في الحياة الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه، ومن وجهه نظر الإسلام فان المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسة هي مسؤولية عظيمة ودور كبير لا ينبغي لها التهرب والتنصل منه لأنه جزء من واجبها الإنساني والاقتصادي الذي يفرضه الإسلام لان غاية الإسلام هي تحقيق الكفاية والوصول إلى مرحلة رفاه الإنسان.

و من خلال ما أوردناه آنفا فانه يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تغير ظروف الاجتماع الإنساني وخاصة سيادة العولمة دفع الشركات ومنظمات الأعمال ولكي تكسب جمهورا عريضا من العملاء إلى إدخال الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية ضمن دول أعمالها.
- مازالت هناك آراء مختلفة حول المسؤولية الاجتماعي للشركات فالبعض يراها واجب والبعض يراها معوق من معوقات العمل التجاري.
- هناك تأصيل واضح في الشريعة الإسلامية للواجبات والمسؤوليات الاجتماعية التي تقع على عاتق أصحاب الأعمال والأموال.
- يعتبر القيام بالمسؤولية الاجتماعية في نظر الإسلام واجب ديني وفضيلة إسلامية سبق الإسلام بها الأفكار والنظم المعاصرة، وإن القيام بها هو طريق مرضاة الله عز وجل.
- لقد حثت الشريعة الإسلامية على القيام بأداء المسؤولية الاجتماعية ووضعت التشريعات اللازمة للقيام بذلك مثل: فقه الزكاة وفقه الوقف والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع العملاء والموردين والصدقات وغيرها.

- المسؤولية الاجتماعية في الإسلام شاملة وعامة لكافة مناحي الحياة فهي تشمل البيئة والإنسان والمخلوقات كافة وكـــذلك تتسع دائرتها لتؤكد على أن الإسلام وضع مرتكزات التنمية المستدامة من خلال حثه على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من مختلف أشكال الفساد والإيذاء والتلويث. كما أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام متوازنة توازن بين النـــواحي الروحيـــة المعنويـــة والجسدية من حب و تعاطف وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

قائمة المراجع والهوامش

[1] . رواه ابن ماجه.

[2] . للمزيد انظر: فواز الرطروط، مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتطبيقاته العملية من واقع وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للمؤسسات: ثقافة ونهج، المعقود في فندق الشيراتون، عمان– الأردن، يوم 2009/4/28 .

[3] . للمزيد انظر: المسؤولية الاجتماعية للشركات، مقالة في مجلة الوعي الاسلامي: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، العدد 532، تاريخ 2010/9/3

[4] . طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص :216.

[5] . محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص : 17

[5] طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال(الأعمال و المجتمع)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص :69–71

[6] . للمزيد انظر: هاني الجبير، المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم السلامي، مجلة البيان.العدد 269، تاريخ، 1431/11/4.

[7] .مقال بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية متاح على الموقع: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p50.htm

[8] . للمزيد انظر: http://www.qatarshares.com/vb/archive/index.php/t-93776.html

[9] .1970"Profits The Social Responsibility of Business is to Increase its. milltom fridman

[10] . للمزيد انظر: احمد السيد الكردي، أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، متاح على الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/334782

[11] . للمزيد انظر: المصدر السابق.

[12] . رواة ابن ماجة والدار قطني.

[13] . مركز مراس للاستشارات الإدارية، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات /مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، 2010، ص : 28

[14] . صحيح البخاري 2554.

[15] . سورة المائدة ، آية 2.

[16] . صحيح البخاري ، 481.

[17] . سورة الفجر،آية 71.

[18] . صحيح البخاري ، 5353.

[19] . صحيح البخاري 2707.

[20] . هاني الجبير، مصدر سابق.

– ايضا انظر: وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم الى الملتقى الاول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي، غرداية، الجزائر. 23 –24، 2/ 2011.

[21] . سورة سبأ آية 93.

[22] . التغابن آية 61.

[23] . آل عمران آية 331.

[24] . سورة النور، آية 63–73.

[25] . يوسف كمال ، الاسلام والمذاهب الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1986، ص 136.

[26] . سورة العنكبوت، آية 71.

[27] . الترمذي 2417.

[28] . رواه أبو ذر رضي الله عنه، في ابن حبان 8/171.

[29] .من حديث ابن تيمية الهجيمي، مسند احمد 3/482.

[30] . عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه، صحيح البخاري،1934.

[31] . صحيح البخاري، 3125.

[32] . للمزيد انظر: وهيبة مقدم، مصدر سابق.

[33] . سورة الاعراف، آية 85.

[34] . الشورى، آية 38.

[35] . فؤاد محمد حسين الحمدي، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك"، (رسالة دكتوراه في تخصص فلسفة في إدارة الاعمال–جامعة بغداد، غير منشورة)، العراق، 2003، ص : 74.

[36] . محسن عبد الحميد، الإسلام و التنمية الاجتماعية، دار المنارة للنشر و التوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1989، ص : 46

[36] فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سابق، ص ص : 74–75

[37] . سورة الاعراف، آية 85.

[38] . فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سابق، ص ص: 74–75

[39] . عبد الستار أبو غدة، البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى: الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 10–12

[40] . للمزيد من التفصيل انظر: وهيبة مقدم، مصدر سابق.